المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه.

د.نورالدين ايلال

جامعة البليدة

ملخص المقال بالعربية:

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 05 من شهر جويلية 1830، بدأت السلطات الاستعمارية تكشف عن نواياها ودسائسها لقولبة الجزائر في قالب فرنسي تحكمه وتسيره أيادي أجنبية ضاربة بقوة وبعرض الحائط آهات وصيحات الأهالي لوعودها الزائفة .

ولتحقيق مشروعها الاستعماري، عمدت بالدرجة الأساس على وضع ترسانة من القرارات والقوانين والمراسيم التي استهدفت الأرض منها مرسوم 21/ 1830/9 وقانون 22 جويلية 1834 تلاهما قراري 1844 و1864 وقرار 16 جوان 1851. واتضحت اكثر سياسة فرنسا الاستعمارية اتجاه العقار منذ صعود نابليون الثالث الى سدة الحكم بعد قيام الامبراطورية الفرنسية الثانية (1870/1852) ليولد أثناء ذلك مرسوم 22 افريل 1863 المشين الذي ميز هذه الفترة . ولذا سأحاول في هذه الوريقات إبراز طبيعة هذا المرسوم والمواقف المختلفة منه المتحفظة، المتخوفة والمؤيدة له من خلال موقف العسكريين، موقف مجلس الشيوخ ، المدنيين الكولون، موقف الصحافة وموقف رجال القانون وفي الأخير موقف الأهالي.

الكلمات المفتاحية: – المرسوم المشيخي – الملكية – الامبراطورية الثانية – مجلس الشيوخ – نابليون الثالث.

ملخص المقال باللغة الانجليزية

Since the conquest of Algeria in July 1830, colonial France has begun a severe and savage pursuit of its objectives (colonization). To arrive at this, it has made various laws and decrees to get hold of the Algerian land.

Among the governmental texts are the decrees of September 21st 1830, the decrees of July 22nd 1834, the decrees published in 1844, 1846 and the law of June 16th 1851

During the second empire (1852-1870), colonial France proceeded to a new law affecting the land. It is the law of the senatus consulte of April 22nd 1863, the theme of our article in which I give an overview of this law and its content . Finally, I speak about the various positions towards this law such as the position of the members of the French parliament, the military, the colonists of Algeria, the jurists, the natives and the French press, the metropolitan and the regional press.

مقدمة:

كانت الأرض من أهم المسائل التي ارتكز عليها التنظير الاستعماري الفرنسي في الجزائر لما تمكنه من تقديم خدمات كبيرة للاستيطان، والإدارة ،والمشروع الاقتصادي الرأسمالي الاستعماري في الجزائر خاصة منذ صعود نابليون الثالث الى سدة الحكم وقيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870).

قبل الشروع في دراسة ما عرف بالمرسوم المشيخي الصادر في 22 افريل 1863، رأينا بأنه من الواجب إعطاء صورة قلمية عن ترسانة القوانين التي استهدفت الأرض قبل صدوره. يعود أول قرار استهدف الأرض إلى 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة الأملاك الوقفية وأملاك البايلك و ذلك في عهد الجنرال كلوزيل "Clauzel" . (Ageron (Ch.R).1974 :22) تبعه مرسوما آخر صدر في 22 جويلية 1834 الذي أعلن أن الجزائر من الأملاك الفرنسية في شمال افريقية ويبيح للإدارة الفرنسية التصرف في تلك الممتلكات بكل حرية مطلقة وكأنها صاحبة الأرض فتوسعت بذلك حركة الاستيطان منذ تولية الجنرال بيجو (Bugeaud) في 20 ديسمبر 1840 والذي أصدر بعدأقل من سنة قرارا مؤرخا في 12 أفريل 1841 فاتحا الباب أمام الرأسماليين. (Julien, Ch.A).1964 :240).

لم تفلت البلاد من صور النهب حيث صدر قرار 1844 و1846 اللذان يسمحان بمصادرة الأراضي غير المزروعة والتي لا يملك أصحابها وثائق الحيازة ..(Julien, Ch.A).1964 :240- 241)

، تبعها قانون عقاري صدر في 16 جوان 1851 الذي يقسم الأحوال العقارية حسب الترتيب الفرنسي الشيء الذي أضر كثيرا بالأهالي الذين فقدوا ممتلكاتهم (Julien, Ch.A).1964 :415)

بعد هذه الإطلالة على ترسانة القوانين التي استهدفت الأرض قبل 1852، صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي أهم قانون عقاري منذ قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية والصادر في 22 أفريل 1863 (B.O.Du G.G.A. 1863 : 415) والذي يعد من أهم التشريعات التي أقرها نابليون الثالث)

(Napoléon III والذي دافع عنه الجنرال آلارد (Allard) الناطق الرسمي باسم مجلس الحكومة الفرنسي و عند عرض مشروع هذا القانون للمناقشة والاقتراع في الفترة ما بين 11 و13 أفريل 1863 لقي هذا الأخير تجاوبا كبيرا من المتحمسين للسلب والنهب.

تضمن المرسوم المشيخي سبعة (7) فصول ، وأهم ما جاء في كل منها إجمالا نذكر:

الفصل الأول يقر و يعترف بالأراضي التي يقيم فيها العرب (أراضي الأعراش) وتثبيت مسألة الملكية التي تمت بين الدولة (البايلك) وأهل البلاد في السابق.

الفصل الثاني يتضمن كيفية تطبيق وتنفيذ المرسوم، ويتلخص ذلك في ثلاث عمليات أساسية وهي:

1. تحديد الأراضي التي يقيم فيها الأعراش.

2. تقسيم أراضي القبائل والأعراش، وتوزيعها على الدواوير في كل المناطق التي تخضع لهذا المرسوم.

3. تشكيل الملكية الفردية بين أفراد الدواوير وفق النصوص والأوامر الإمبراطورية.

الفصل الثالث وأهم ما جاء فيه هو الحرص على تنفيذ توصيات الهيئة العليا بوضع إدارة عمومية تضمن السير الحسن للعمليات المرتبطة بهذا المرسوم والمذكورة في الفصل الثاني.

الفصل الرابع ويتضمن الإبقاء على دفع الرسوم بالنسبة للمقيمين في تراب الأعراش لصالح خزينة الدولة .

الفصل الخامس خاص بحماية حقوق الدولة للأراضي والملاك بالرجوع الى قانون 16 جوان 1851 الذي يحدد أملاك الدومين ، وينتزع الملكية لفائدة المصالح العمومية.

الفصل السادس يجيز انتقال الملكية من الأفراد بداخل العرش إلا بعد الانتهاء من تشكيل الملكية.

الفصل السابع يبقي تدخل الدولة في شؤون الملكية لحاجة ومنفعة عامة حسب ما جاء في قانون 16 جوان 1851.(Pouyanne (M). 1900 : 8).

أما عن أهدافه، فان الدارس للرسائل التي بعث بها نابليون الثالث الى بيليسييه (Pellissier)في 6 من شهر فبراير 1863 ، (Yakono (Xavier). 1993 :159) ونص الرسالة التي بعثها راندون وزير الشؤون الحربية الى الحاكم العام ماكماهون (Mac-Mahon) في 21 مارس 1866 بما في ذلك ما جاء في أدبيات القادة العسكريين يكشف عن الكثير من هذه الأهداف والنوايا الاستعمارية من وراء هذا القانون.

يحمل هذا المرسوم أهدافا ظاهرية وأخرى باطنية، فبالنسبة للأهداف الظاهرية تهتم بتنظيم الحياة الزراعية وبكل ما يرتبط بها، وتوسيع التراب المدني وإقامة الضريبة العقارية لدعم الخزينة ، وتحويل سكان الأعراش الى ملاك للأرض والانتفاع منها.

أما عن الأهداف الخفية فكانت أخطر لأن الغرض الأساس في هذا المرسوم هو تفتيت ملكية القبائل الثائرة والتي تريد أن تغلق ترابها في وجه العنصر الفرنسي، وفي هذا الصدد يعترف بيرك (Berque) بالنوايا الدسيسة لمرسوم 1863 ، فيرى بأن المرسوم المشيخي يعمل على تهديم التنظيم العتيق للقبيلة لأن لهذه الأخيرة قوانينها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها ، فيؤدي ذلك إلى تقلص مساحة المراعي ثم تعزل عن بعضها البعض لتنتهي الحياة تدريجيا بداخل القبيلة (Berque,(A) .1986 :48) . ثم ينتهي الحال إلى خلق فراغ قيادي الذي لا يملأه سوى الوجود الاستعماري وذلك بإضعاف زعماء القبائل والأعراش وكذا الأعيان الذي يطلق عليهم بيرك تسمية " القضاة المحليين" .

وفي هذا السياق، كتب راندون الى الحاكم العام ماكماهون رسالة مؤرخة في 12 مارس من عام 1866 مما جاء فيها بتصرف: " **يجب تكثيف الجهود لإتباع سياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ أجيال عديدة والأسر الارستقراطية** " (Berque(A) . 1986 :28). وإلى جانب ذلك تكريس الوجود الفرنسي بمنح أراضي واسعة للكثير من الأجانب يستثمرونها لأغراض متعددة حسب طبيعة ونوعية الأرض، والحيلولة في ابتزاز واغتصاب الأرض وتحويلها إلى غير أهلها : Ageron (Ch. R) 1974 (257).

المهم، أنه بعد الإعلان عن فكرة المملكة العربية ، وإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات 1860، بدأت المعارضة تتحرك بشكل كبير حيث وجدت أرضية خصبة للتعبير حيث كانت هذه الأخيرة تدعو إلى عودة النظام المدني، وتشكيل مجلس استعماري يكون فيه للمعمرين مقاعد للتمثيل النيابي، فكان محركو هذه المعارضة من العمال المطرودين إلى الجزائر بعد ثورة باريس 1848 ، والمطرودون أيضا في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية من الجمهوريين والديمقراطيين. ويذكر كولو (Collot) بأن بوادر الغضب والاستفزاز التي شعر بها أوروبيو الجزائر تعود في حقيقة الأمر إلى رسالة الإمبراطور المتبوعة بالمرسوم المشيخي محل الدراسة ، ومن نتائج ذلك تحرك العديد من الأطراف الذي أدى الى ظهور العرائض، والدعاية وغيرها من الوسائل. (Revue Africaine. 1868 : 354).

في مقال له بعنوان: " مسألة الملكية حسب فقهاء القانون الإسلامي " يقول فايسات : " إن قوانين المحكمة شبيهة بمباديئ العقيدة التي تنبثق منها القوانين والتي تقر بمشروعية كل هبة يمنحها الحكام ، أو القائمون على الأمر، وأن هذه الهبة تتحول إلى حق من حقوق الحيازة ، ولقد طبق هذا المبدأ في كل من الجزائر والمغرب ، ولا نزال نجهل الكثير عن كيفية تشكل الملكية، وسعيا منه لتوضيح هذه المسألة استند الى آراء بعض المشايخ والقضاة من بينهم أبو الحسن البشريني قاضي المغرب، والشيخ البرزولي قاضي تونس، والشيخ المجاجي قاضي تلمسان . وحسب ما يذهب إليه

صاحب المقال فإن كل هؤلاء الشيوخ يجمعون على أن البحث في أصول الملكية أو ما تم بيعه من قبل من طرف الأمراء وغيرهم من الحكام قد ينجر عنه عدة مشاكل وهم بذلك يعترفون بحق حيازة الأرض بصفة التمليك ، سواء عن طريق الإرث أو عن طريق الهبة، أو نحو ذلك. .(Revue Africaine. 1868 : 354)

إيمانا منها للوصول إلى الملكية ووضع اليد على أراضي الأهالي بكل أمان، وظفت السلطات الاستعمارية في الجزائر عدة شخصيات من مشايخ، وأئمة ، وقضاة للتعريف بهذا المرسوم وتوضيحه. ومن بين الذين اعتمدت عليهم الإدارة الاستعمارية نجد الشيخ محمد بن عبد الله الزجاي خريج الأزهر، وشيخ مدرسة تلمسان في مقال له بعنوان " تنبيه أكيد لمن عساه يغفل عن فايدة التحديد " جاء فيه: " **إن القانون الجديد الذي وضعته الدولة الفرنساوية في التحديد، لا شك أنه قانون مفيد ، وعمل صالح سديد ليس على فايدته مزيد، ولا ينكرها إلا جاهل بليد أو متجاهل مريد أو خصم ألد الخصام عنيد وهي تحصين الأملاك من طوارئ الاستدراك والاستهلاك وحسبك فيها فايدة عظيمة**" (لونيسي، إ، 1994، 224)

قبل استقرار الوضع، وبعد عرض المشروع (مرسوم 22 أفريل 1863) للمناقشة والإثراء ظهرت عدة مواقف أثارت جدلا واسعا خاصة حول المادة الأولى منه والتي تنص على أن الأعراش معترف لها بملكية الأرض التي يقيمون فيها. فالمتمعن للآراء والمواقف المختلفة للأوروبيين في الجزائر أو بفرنسا يفهم بأن سياسة الإمبراطور جلبت له عداء العسكريين والكولون بما في ذلك الصحافة والأهالي، ولم يتمكن الكثير من إخفاء مواقفهم ولم تسلم سياسة الإمبراطورية من الانتقادات، فيرى الكاتب هنري برنشويغ (Henri Brunchwig) بأن كلام نابليون الثالث حول ما يعرف بالمملكة العربية غير واضح وغير مفهوم، فلم يكن لديه برنامج جاد ومدروس حيث كتب إلى بيرسينييه (Persigny) : " **إن الجزائر شبيهة بكرة المحكومين معلقة بقدم فرنسا فكان المرسوم المشيخي يعمل على مسح أراضي الأهالي**" (Le Monde, 1960 : 02) .

موقف أعضاء مجلس الشيوخ:

إن المناقشات التي دارت داخل مجلس الشيوخ الفرنسي لم تكن تحمل بشارة الخير التي كان ينتظرها الأهالي أصحاب الأرض الذين كانوا يعيشون تحت طائلة سياسة الإدارة الدخيلة والمظالم التي مورست في حقهم، وإنما انصب الجدل حول الدفاع عن الدخلاء الأجانب وتحصين المصالح الفرنسية. ففي جلسة يوم 13 أفريل صرح الكونت فرديناند بارو (Ferdinand BARROT بما يلي: " **عبر خريطة الجزائر ، يمكنني أن أضع أصبعي فوق عدد كبير من المناطق حيث أنشأت الثروة بفعل الكولون**" (G.G.A.1867 : 166) .

ومن الشخصيات التي أطفأت ثورة المعمرين الكونت كازابيانكا (Le Conte Casabianca)الذي وعد بمنح 900.000 هكتار للأوروبيين، وميشال شوفالي (Michel Chevalley) (14) الذي كان من بين المعجبين الكبار بالنظام الأمريكي الخاص بكيفية بيع الأراضي حيث انتقد هذا الأخير قانون 1863 فيما يتعلق بالاعتراف بملكية الأهالي، ويبدو أنه من دواعي الحماس لهذه الفكرة هو ما حققه الرجل الأبيض من مكاسب بحيازته على العديد من الأراضي في العالم الجديد على حساب الهنود الحمر، واعتبر ما يحدث في الجزائر سخاء لا شعوريا من فرنسا (Ganiage.1945 : 215) . إن المعارضة التي لقيها في البداية لم تنته بعد، بل توجد في عمق كل الهجومات ضد الحكومة (Revue des Deux Mondes. 1869 : 187) ، وبسبب ضغوط العسكريين تم إصدار قانون 07 جويلية 1864 والذي يعيد السلطة للحكام العامين العسكريين على الحكام العامين المدنيين للعمالات الثلاث (عمالة وهران- عمالة الجزائر- عمالة قسنطينة) ببروز دور المكاتب العربية ورؤساء الأهالي حيث أصبحت هذه المكاتب تمارس مسؤوليات متعددة كالحراسة، والمراقبة والتوجيه السياسي، والديني، والمالي، والعسكري ليقل دورها في عهد ماكماهون.

موقف العسكريون:

أما عن العسكريين فلم يكن موقفهم جديدا أو غريبا بالنسبة لسياسة الإمبراطور بل ظهر منذ إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات سنة 1860 الأمر الذي فسح المجال للمدنيين بل أن فكرة المملكة العربية في ذهن نابليون وفي نظر العسكريين دائما معناه التخلي على هؤلاء وتهميشهم باعتبار أنهم كانوا الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الإمبراطورية منذ قيامها سنة 1852. ومن بين هؤلاء بيليسييه الذي لم يخف مزاجه السئ حيث ظل مستصغرا أصحاب الأرض وميالا لسياسة الاستيطان ، ففي جواب له ردا على رسالة الإمبراطور المؤرخة في 25 نوفمبر 1861، ضم هذا الأخير صوته إلى بقية المحابين لسياسة التغيير لصالح المعمرين حيث صرح في رسالته هاته بما يلي: " **يجب أن يكون العربي المسلم الذراع ولا يمكن في أي حال من الأحوال ان يكون رأس الاستيطان**" (Spilmann, (G) .1975 : 52- 87) . وبذلك كان موقف العسكريين واضحا ، ولم يلق مرسوم 1863 تجاوبا كبيرا، ففي إحدى جلسات المناقشة الخاصة به، تكلم الجنرال شارون (General Charon)باسم المعمرين مطالبا بإدارة خاصة ، وتمثيل كولونيالي شبيه بما يتمتع به للعديد من الرغبات (G.G.A. 1863 : 271) الانجليز في مستعمراتهم (Revue de Paris. 1961 : 151). وفي تقرير سري لعام 1870 ، كتب الجنرال فولغرونا (Voulgrenat)بأن المرسوم المشيخي هو نتاج فطنة سياسية طرحت قمة غضب حقيقي لأنه جاء مخيبا.

موقف المعمرون:

إذا كان العسكريون قد انتقدوا محتوى المرسوم المشيخي، فكان للمعمرين أيضا موقفهم وآرائهم، فخلال إحدى جلسات مجلس الشيوخ المنعقدة في 24 مارس 1863، تلقى هذا الأخير حركة احتجاج واسعة مصحوبة باستياء وتذمر كبيرين بحجة غياب أي فصل أو فقرة تعنيهم في نص القانون. وخوفا على مصيرهم ومستقبلهم، رأى البعض منهم بأن هذا المرسوم سيقطع الطريق أمامهم . ومن بين الذين دافعوا عن هؤلاء ، الدكتور فارني (Warnier) الذي انتقد هذا المرسوم واعتبره بمثابة ميثاق الملكية العربية يفرض على ضباط المكاتب العربية عملا ضخما وجهدا إضافيا (Warnier (A) . 1863 : 237) .

لم يخف الكولون مطالبهم وأمانيهم الواسعة، فبقدر ما تلهفوا على الأرض، انتقدوا حتى التركيبة العضوية في مجلس الشيوخ، فرأوا بأن غياب من يمثلهم في هذه الهيئة هو تهميش لهم ودعم للعسكريين. وفي هذا المضمار صرح المحامي أندريو (Andrew)في جريدة " بريد الجزائر" العدد الصادر يوم 10 جوان 1863 ، " **إن غياب الحقوق السياسية والحرية بما في ذلك غياب مشاركة المواطنين في قضاياهم وانشغالاتهم كان الجرح العميق للمستعمرة** (Emerit (M) . 1943 : 192) . فكان للسانسيمونيين أيضا دور في تحريك المعارضة نحو الاتجاه الذي يحقق لهم الأهداف التي تنتهي إلى تشكيل الثروة والإقلاع بالمشاريع الاقتصادية التي أشير إليها في رسائل الإمبراطور وزيارته إلى الجزائر.

فحصا لمحتويات العرائض التي تلقتها إدارة مجلس الشيوخ ، وحسب المصادر الأجنبية فإن مطالب المعمرين الخاصة بالأرض، انقسمت إلى قسمين، اتجاه يدعو إلى الاستقلالية ، وآخر يدعو إلى الاندماج. فأصحاب النزعة الأولى كانوا ينادون باستقلالية إباحية لا حدود لها حيث كانت ترى بأن مصالح البلاد ستكون مصانة إذا ما أنشيء مجلس استعماري مستقل يصوت على الميزانية ثم يعرضه على الهيئة التشريعية، ومن بين المتحمسين لهذا الرأي المحامي أندريو، وألكسندر لومبرت (Alexandre Lombert). أما الاتجاه الثاني المتحمس لفكرة الاندماج يمثله وارني، وجول دوفال، وآخرون حيث يرى هؤلاء بأن الجزائر هي امتداد لفرنسا مثلما كانت عليه مرسيليا بالنسبة لباريس قبل إنشاء خطوط السكة الحديدية (Ganiage. 1945 : 194).

مهما يكن، فإن السانسيمونيين المتحمسين لربط الجزائر قلبا وقالبا بفرنسا عبروا عن مواقفهم المتباينة ، فكانت نظرة المقيمين بفرنسا وعلى رأسهم انفنتين (Enfantin)على عكس نظرة المقيمين في الجزائر، فقد تحمست الفئة الأولى للجانب المالي والصناعي عن طريق تدعيم سياسة الاستيطان الرأسمالي، أما الفئة الثانية فكانت تدعو إلى دعم سياسة المعمرين، فكان الدكتور فارني الناطق الرسمي باسم هؤلاء في الجزائر لكن اسماعيل عربان الذي كان مستشارا للإمبراطور دعا إلى احتفاظ العرب بالأرض لأنهم أكثر ارتباطا بها في الزراعة والرعي، ومن بين السانسيمونيين الإندماجيين نجد دوفال الذي ذهب إلى القول باستحالة فصل الجزائر عن فرنسا فهي جزء لا يتجزأ منها إذ قال: "

ستكون الجزائر مملكة فرنسية وليس مملكة عربية ، مستعمرة فرنسية وليس أوروبية، حامية فرنسية وليس معسكرا فرنسيا" ((Ganiage. 1945 : 195) .

في سنة 1864، أرسل المعمرون مندوبين، وممثلين عنهم إلى فرنسا لعرض مطالبهم لكن الإمبراطور رفض استقبال هؤلاء وبقيت مطالبهم دون رد (Julien. 1964 : 430) . سبقها بنحو عامين عريضة تحمل توقيعات 2000 من المعمرين توضح مطالب استقلالية، وأخرى إندماجية أودعتها في مكتب الاستعلامات : Julien. 1964 . (430

إن الموقف السلبي للإمبراطور من المندوبين ومن العريضة زاد في هيجان أوروبيو الجزائر فظهرت الاحتجاجات التي أصبحت تحارب علانية سياسته (Gastu (M) . 1884 : 102-103).

مهما قيل بشأن موقف المعمرين تجاه مسألة الأرض فهم يتفقون في أن الأرض هي مصدر ثرائهم وموطن استقرارهم، فحملوا العسكريين مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي حلت بين (1868-1869)، ويرجعها آجرون إلى طبيعة النظام الفرنسي المطبق في الجزائر وأن الشيوعية العربية أي الملكية المشتركة للأرض هي إحدى أسباب المجاعة. . (Ageron)1974 : 34).

احتواء لغضب المعمرين، تضمن تقرير لجنة مجلس الشيوخ على لسان الكونت كازابيانكا عدة وعود يؤكد فيها عطف الأوروبيين على مواطنيهم وحماية الإمبراطور لهم، وأن مساعدات كبار الدولة لن تخيب آمالهم وطموحاتهم الواسعة في الجزائر (Estoublon (l). 1896 : 274).

موقف الصحافة :

لقي هذا المرسوم أصداءه في أوساط الإعلام الفرنسي فعبرت الصحافة الفرنسية عن موقفها من المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863 في العديد من المرات، كما طرحت انشغالات الكولون في الجزائر وشكت أحوالهم، سواء تعلق الأمر بصحافة المتروبول مثل صحيفة الوقت "Le Temps" التي كان يديرها كليمون ديفرنوا " Clement Duvernois" وصحيفة الصحافة "La Presse" التي كان يرأسها آنذاك تولغوي "Toulgoet " الذي كان محافظا في عمالة قسنطينة ، وصحيفة فرنسا لصاحبها جون كوهين.

إلى جانب الصحافة الميتروبولية، كتبت أيضا الصحافة الجهوية عن الموضوع، من بينها جريدة بريد مرسيليا " Le Courrier de Marseille"، ويومية تطور ليون "Le progrès de Lyon" (Rey-Goldzeiguer,(A) . 1977 : 215) . ويبدو أن الصحافة المعادية لسياسة نابليون الثالث بشأن الملكية قد لقيت تأثيرا من قبل المعمرين الرأسماليين والعسكريين، فقد كانت هذه الأخيرة تدعو إلى حركة العرائض مدعمة بذلك المعمرين، ومدافعة عن حقوقهم المزعومة في الجزائر. ومن بين الصحفيين الذين أبدوا موقفا معتدلا من هذا القانون،

سوزان ديستارن ، وهنريات شاندي اللتان رأيتا في قانون المرسوم المشيخي حماية للملكية الجماعية للأعراش، والعمل على تطبيقه يتطلب عملية مسح دقيقة، وطويلة كما أنه يرمي إلى سياسة التعاون مع الأهالي أصحاب الأرض (Revue de Paris . 1961 : 1435).

موقف رجال القانون:

لم يسلم هذا المرسوم من الانتقادات التي أبداها رجال القانون والمحامون ، فخلال مناقشات اللجنة الإدارية في جلستها سنة 1893، حذر رجلان وهما مدير المصالح المالية في الحكومة العامة بالجزائر وهو السيد مالليي المحامي، والسيد مارسان من المخاطر المحتملة التي قد تنعكس عن عملية إلغاء حقوق التصرف في أراضي الأعراش، فاعتبر الأول عدم قابلية هذا النوع من الأراضي للتصرف مجرد ضمان ظرفي، وعدم تبصر ، وغفلة من المشرع الذي سن مرسوم 1863، واعتبرها في نفس الوقت اغتصابا ونهبا ، بينما راح الثاني مؤكدا بأن التحول السريع من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية سيطرح أزمة عقارية خطيرة.

ومن بين الذين كتبوا في مسألة العقار وأبدوا انتقاداتهم وملاحظاتهم عنه، رئيس محكمة سيدي بلعباس موريس بويان (Maurice Pouyanne)الذي دافع عن سياسة النهب محللا قانون 1863 بما في ذلك قانون 1887 المكمل للأول، فنظر إلى مسألة العقار برؤية مادية فلا نقاش حسب رأيه بخصوص الملكية في بلد فقير مثل الجزائر فعمليات تحديد الأراضي مكلفة جدا ، إشارة منه إلى عجز أصحاب الأرض الشرعيين عن دفع تكاليف تحديد الأراضي، ووضع التخوم مما يجعل هؤلاء يفقدون أراضيهم بقوة الأشياء لفائدة الرأسماليين والميسورين أو لفائدة الدومين ليتصرف فيها. أما مواطنه روب (Eugene Robe) انتقد هو الآخر قانوني 1851، وقانون 1863 ودعا إلى النظر في الأصول التاريخية (المرجعية التاريخية) بخصوص كيفية تشكل العقار بالنظر إلى تاريخ العرب والبحث عن كيفية تشكل القبائل العربية وعلاقة ذلك بالملكية إيمانا منه بعدم شرعية حيازة الأراضي التي تقيم فيها تلك الجماعات السكانية والتي حازت عليها بواسطة الغزو.

موقف الأهالي:

كان للأهالي أصحاب الأرض أيضا موقفهم وإن بدا أحيانا متكتما، لقد غدا هؤلاء بين الأمل والتخوف، ولعل سنوات القهر والحرمان التي مرت بها الجزائر في عهد النظام الملكي (1830-1848)، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848- 1852) كان لها وقعها على المجتمع الجزائري برمته تحكمه سياسات وإن اختلفت زمانا إلا أنها أكدت وأوضحت النوايا الحقيقية للسلطات الاستعمارية .

انطلاقا من وحي التجارب التي مر بها الإنسان الجزائري فإن فترة حكم نابليون الثالث (1852-1870) قد أراحت البعض كما شوشت على البعض الآخر، فكثيرا ما وضع الأهالي الثقة في سياسة الإمبراطورية ، فعلى الرغم من

المشاكل والأزمات التي لحقت بالبلاد كان غالبية الجزائريين يأملون في الاستقرار وسبل توفير الراحة، وضمان استمرارهم وارتباطهم بالأرض.

أشارت العديد من التصريحات، والخطب، والتقارير بما في ذلك الرسائل التي بعث بها كبار الدولة الفرنسية إلى العناية التي ستوليها الإمبراطورية بشأن كيفية حيازة الأرض، وغرس الحضارة وغيرها من المفاهيم التي لم يكن يفهمها المجتمع الجزائري. ومن بين المواقف التي تثير الاستغراب، خطاب رئيس مجلس الحكومة باروش (Baroche) الذي جاء فيه : **" إنني لا أنكر وجود صنيع كرم لفائدة العرب فذلك ليس رقة منا، وإنما عمل شجاع، وسياسة سخية"** ((G.G.A. 1863 : 544).

آمن الكثير بما كان يخلد السياسة الاستعمارية الظالمة من رغبة ملحة لتكريس الملكية ونقلها عنوة بطريقة قانونية وظالمة. فبتطور الوضع اتضح للأهالي أنه لم يتغير شيء أمام التجاوزات التي قام بها رؤوساء المكاتب العربية ومنحت المعمرين فرصة للتملك كما منحتهم أيضا فرصة للتهجم على النظام العسكري واتهمته بأنه كان وراء ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 ومقاومة جبل عمور والظهرة 1865.

إن لم يكن موقف الأهالي واضحا في ستينيات القرن التاسع عشر، فخلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة، بدأت العزائم تتحرك بظهور إرهاصات النهضة، فظهرت عدة عرائض ومراسلات كشفت عن المواقف الصريحة لأعيان الجزائر من مسألة الأرض في الكثير من المناسبات، من بينها رسالة بعث بها شيخ قبيلة الى عضو في البرلمان الفرنسي مما جاء فيها بتصرف : **" إننا منذ قرون نملك، ونشغل أراضي الجزائر كلها، وعندما احتليتم البلاد وعدتمونا باحترام أملاكنا، وبعدما وضعتم أيديكم على أرض البايلك وكل هذا من حقكم، وضعتم عليها معمرين أوروبيين ، ثم عندما زاد عدد هؤلاء عمدتم إلى تنصيبهم على الأراضي التي كان لنا فيها حق الاستغلال والانتفاع "** (قنان، ج. 1994: 186- 187) .

وفي مقال آخر بعنوان " من وضعنا " (قنان، ج. 1994: 186) ، يشكو صاحبه من أنواع الاستغلال التي يعيشها الناس في الريف. إلى جانب ذلك، عثر على رسالة أخرى تمثل جوابا للقايد يحي الشريف (34) للجنة البرلمانية الفرنسية مؤرخة في 28 جويلية 1891 تتضمن خمسة فصول ، ما يهمنا الفصل الأول الذي يتضمن شأن ترتيب التمليك، والأحوال المقررة لها في القوانين الصادرة في 1863، 1873، و1887 الذي تطرق فيها إلى المشاكل التي لقيها المسلمون أصحاب الأرض لما تسببت فيه من أضرار وأعمال شاقة بسبب تجاوزات المسؤولين القائمين على عمليات تحديد الأرض. ((قنان، ج. 1994: 186) .

(

مهما يكن من أمر، أن مسألة الملكية وطرق انتزاعها من أصحابها بطرق قانونية أثار ضجة كبيرة، ويبدو أن القائمون على العملية قصد إنجاحها تفننوا لاحتواء معارضيهم بتقديم إحصائيات تطمئن هؤلاء وتسكت ثورتهم. فصرحت الحكومة العامة بوجود 900.000 هكتار من الأراضي لصالح الاستيطان، وأعلنت عمالة الجزائر(الأخبار، 1863 : 25) على أن الأهالي المقيمين في منطقة التراب العسكري خصصت لهم مساحة قدرها 2295 هكتار توزع على الشكل التالي:

- 1320 هكتار تخصص للنشاط الزراعي .

- 375 هكتار لرعي الأبقار.

- 600 هكتار لرعي الأغنام.

مهما اختلفت الآراء بخصوص الملكية فإن المستفيد واحد، والخاسر الملاييين من أصحاب الأرض الأهالي لأن النوايا الحقيقية لهذا القانون هي فرنسة الأراضي الجزائرية وتأليب الأقلية الرأسمالية والميسورة على الغالبية من السكان أصحاب الأرض الشرعيين.

هذه نظرة على قانون السلب والنهب الذي جيء به في صورة مهذبة لاغتصاب الأرض وابتزاز الأهالي في العراء، وترجمة حية لسلسلة السياسات التسلطية الظالمة والتي تضاف إلى قاموس الغطرسة والعجرفة الاستعمارية التي باشرت فيها فرنسا الاستعمارية منذ الاحتلال.

مصادر المقال:

باللغة الأجنبية.

1. EMERIT (Marcel).1943.Les méthodes coloniales de la France sur le second empire .Revue africaine, 397. .398 T III et IV.
2. ESTOUBLON (Robert) et LEFEBURE (Adolphe). 1896. Code de l'Algérie annoté (1830-1895).Alger. Jourdan librairie éditeur.
3. GASTU (M). 1884. Le peuple Algérien. Paris, Challamel Aimé éditeur.
4. WARNIER (Auguste). 1863. L'Algérie devant l'empereur. Paris. Imprimerie de Dubuisson.

المراجع العربية:

1. قنان جمال.1993. نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914 ديوان المطبوعات الجامعية..) . الجزائر ،

المراجع الأجنبية:

1. AGERON (Ch.R). 1974. Les Algériens musulmans et la France (1870-1914), T II,. Paris. Publications universitaires de France.
2. BERQUE (A). 1986. Ecrits sur l'Algérie, réunis et présentés par Jacques Berque. Paris
3. GANIAGE (Jean). 1945. Histoire contemporaine du maghreb de 1830 à nos jours. Paris
4. JULIEN (Ch.A). 1964. Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871). Paris. Publications universitaires de France.
5. POUYANNE (Maurice). 1900. La propriété fonciére en Algérie. Alger. Jourdan
6. REY- GOLDZEIGUER (Annie). 1977. Le royaume arabe, la politique algérienne de Napoléon III (1861-1870). Alger. Société Nationale d'Edition et de Distribution.
7. SPILMANN (Georges). 1975. Napoléon III et le royaume arabe d'Algérie. Paris
8. YAKONO (XAVIER). Histoire de l'Algérie de la fin de la régence Turque à l'insurrection de 1954. Paris. Edition de l'Atlanthrope.

الدوريات والمجلات والجرائد:

بالعربية:

1. جريدة الأخبار. 1863. 2. جانفي الموافق ل 4 شعبان 1279، 3575.

بالأجنبية:

1. Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie. 1863. Paris
2. Gouvernement Général de l'Algérie. 1863. Statistiques et documents relatifs au sénatus consulte sur la propriété arabe, Alger
3. Gouvernement Général de l'Algérie. 1867-1872 .Statistiques générales de l'Algérie. Paris. Imprimerie nationale.
4. Le Monde. 1960. 04 novembre.
5. Revue Africaine. 1868
6. Revue des deux mondes. 1869. Septembre. Paris
7. Revue de Paris. 1961. Septembre